دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العلوم الانسانية فى اليمن
المصدر:	مجلة عالم التربية
الناشر:	عبدالكريم غريب
المؤلف الرئيسي:	المنصور، طارق احمد
المجلد/العدد:	ع 16
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الصفحات:	464 - 483
رقم MD:	339804
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	العالم العربي، العلوم الانسانية ، اليمن ، البحث العلمي ، التنمية الاجتماعية، الجامعات العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/339804

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العلوم الإنسانية في اليمن

أ. طارق أحمد المنصور
جامعة إب - اليمن

يمثل البحث محاولة أولية لدارسة وتوصيف واقع العلوم الإنسانية في المجتمع اليمني، هذا الواقع الذي يتسم بقلة الاهتمام الرسمي بالعلوم الإنسانية ونقصان الدعم الممنوح للبحوث التي تنجز في إطارها.

وهو ما يطرح العديد من التساؤلات عن أسباب هذا التهميش ؟ وعن انعكاسات هذا التهميش على تدريس العلوم الإنسانية التي تتسم بالتقليدية والهامشية ؟ وكذلك عن أثرها على مستوى جودة البحوث المنجزة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ؟

ويسعى هذا البحث إلى دراسة مختلف العوامل التي ساهمت في قلة الاهتمام بدعم البحوث المنجزة في مجالات العلوم الإنسانية والكشف عن سبل وحلول للخروج من هذه الوضعية التي وصلت إليها العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن.

مقدمة :

يميز المشتغلون بالعلوم الإنسانية، عادة بين موضوعات ومناهج بحثهم، وموضوعات ومناهج البحث في مجالات العلوم التطبيقية، وبإمكان الباحث، في هذا الشأن، أن يلاحظ تعدد وتشعب الأراء القائلة بهذا التمييز إلى عدة اتجاهات، يمكن إدراجها ضمن اتجاهين أساسيين هما (السيد، 2004):

- أصحاب الاتجاه الطبيعي: الذين يزعمون أن موضوعات العلوم الإنسانية والاجتماعية لاتختلف كثيراً عن موضوعات العلوم الطبيعية والتطبيقية، وعليه يجب، أيضاً، ألا تختلف مناهجها، وعلى العلماء في هذه المجالات أن يستخدموا نفس المناهج والأدوات لدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

- أصحاب الاتجاه الثاني، وهم اللاطبيعيون : Anti-naturalistes وهؤلاء يرون أن على دارسي الظواهر الإنسانية والاجتماعية عدم استخدام نفس المناهج والأدوات، لأن طبيعة الموضوعات تختلف وهذه المجالات، وهي لاتسمح بذلك الاستخدام.

ويعزي هذا الباحث (السيد، 2004) سبب تخلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، مقارنة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية، إلى سببين اثنين هما:

- عدم الاهتمام الكافي بفلسفة العلم.

- عدم الاهتمام بمناهج البحث بصفة عامة، وفي هذه العلوم بصفة خاصة.

وفي اعتقادي أن الأمر أيضاً يمكن أن يعزى، بالإضافة إلى العاملين السابقين، إلى عدم الاهتمام بدعم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية في العديد من مجتمعاتنا العربية. فالملاحظ أن البحث العلمي، خاصة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية، وعلى الرغم من مسيرته الطيبة، في الجامعات العربية، والجامعات اليمنية، لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، رغم تعدد المحاولات التي جرت لوصف واقعه وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تعترض مسيرته وتقلل من فاعليته. فالبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية يعاني من ضعف نسبي مقارنة بالبحث العلمي في مجال العلوم الدقيقة والتطبيقية، أما إن قارنا هذه الوضعية بما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، أو حتى العديد من الدول النامية، فالفجوة التي تفصل البحث العلمي في مجتمعاتنا وتلك المجتمعات باتت كبيرة جداً، والبون أصبح يتسع أكثر فأكثر. (الكفري، 10/ 2004)

1. أهمية هذه الدراسة :

يفرض التقدم الذي تسعى إليه، في عصرنا الحاضر، العديد من المجتمعات البشرية، ومنها مجتمعنا اليمني، إدراك واستشعار ما للعلوم الإنسانية والاجتماعية، والبحث العلمي في إطارها، من دور وأهمية في تطوير أدوات العمل، وتوسيع المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المستدامة، شأنها في ذلك شأن باقي العلوم الأخرى. وعليه فإن البحث في أهمية الدور الذي يمكن لهذه العلوم أن تلعبه في هذه العملية، يحتل مكانة هامة في تفكير أي باحث عربي، وهو مادفعني لاختيار البحث في هذا الموضوع، ودراسة وضعية العلوم الإنسانية، ودورها في الواقع اليمني.

ولعل أبرز مايميز هذا البحث عن باقي البحوث التي اهتمت بواقع العلوم الإنسانية والاجتماعية وقضايا البحث العلمي فيها، هو أنه سيركز على مكانة البحث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية في اليمن، وهو الأمر الذي لاحظنا أنه، رغم أهميته الكبيرة، لم ينل من الباحثين اليمنيين العناية التي يستحقها، حيث كانت العديد من البحوث والدراسات السابقة تتحدث عن واقع البحث العلمي في اليمن والجامعات اليمنية، بشكل عام، ودون تحديد المجال البحثي على وجه الدقة (باطويح، 2004، الدباغ، 2004، القصير، 1999م)، أما البحوث التي كتبها باحثون عرب فقد ركزت حديثها على وضعية العلوم الإنسانية في الدول العربية بشكل عام (العبد الله، 2004م، العبد الله، 2004م، مؤسسة التميمي، 1998م، الغالي، 1991م، وقيدي، (1990م)، أو في بعض الدول العربية (الخليج) بصفة خاصة (السبيعي، 2004، الطراح، 2004).

ولم نعثر، على الرغم من المحاولات التي بذلناها في هذا الصدد، على أية دراسة سابقة تتحدث عن واقع العلوم الإنسانية في اليمن، أو دراسة خاصة بجامعة إب وواقع البحث العلمي فيها في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، وعليه فكل مانرجوه أن تشكل المعطيات التي سترد في هذا البحث الأرضية والأساس لنقاش مستفيض حول هذا الشأن، وأن تكون نواة لبحوث مستقبلية أكثر عمقاً في هذا الموضوع، وخاصة في شقه المتعلق بواقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن.

2. الإشكالية :

تكمن مشكلة البحث، في اعتقادي، في أن إسهامات العلوم الإنسانية والاجتماعية، رغم تعددها وزيادة أعدادها في السنوات القليلة الماضية، لازالت محدودة في مجتمعاتنا، حيث أن صانع القرار السياسي لايعول كثيراً على نتائج الدراسات والبحوث المنجزة من طرف باحثين محليين، فالسلطة السياسية لاتوظف هذه العلوم في سياساتها، ولاتعتمد على نتائج البحث العلمي في دراستها للظواهر والمشكلات المختلفة التي تواجه دول المنطقة (الطراح، 2004)، أو تواجه المجتمع اليمني، كما أن مخرجات هذه العلوم لازالت ضعيفة، بدورها، ولاتملك المهارات المعرفية الحديثة التي تمكنها من القيام بدورها المطلوب، وهي إن قامت به فعلى نحوٍ غير مرضٍ بالمرة.

وعند الحديث عن واقع العلوم الإنسانية في المجتمع اليمني، فالملاحظ أن هذا الواقع يتسم بقلة الاهتمام الرسمي، ونقصان الدعم الممنوح للبحوث التي تنجز في إطارها. وهذا مايطرح على الباحث في هذا الواقع العديد من التساؤلات أهمها:-

1. 2. ماهي أسباب هذا التهميش، أو على الأقل، ماهي أسباب قلة الاهتمام بالعلوم الإنسانية؟

2. 2. ماهي انعكاسات هذا التهميش على تدريس العلوم الإنسانية في الجامعة اليمنية (جامعة إب مثلاً)؟

3. 2. وماهي تأثيرات ذلك التهميش على مستوى جودة البحوث المنجزة في مجال العلوم الإنسانية؟

4. 2. وهل هذا التهميش ينحصر على العلوم الإنسانية، أم أن هذا هو الشأن مع مختلف العلوم؟

3. فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث في مسعاه لمعالجة بعض التساؤلات والإشكالات السابقة، وتفسير وضعية البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية في اليمن، من عدة افتراضات أهمها:-

1. 3. سيادة نظرة اجتماعية محلية تنتقص من مكانة العلوم الإنسانية والاجتماعية في المجتمع اليمني.

2. 3. حداثة نشأة العديد من الجامعات اليمنية، وعدم ترسيخ تقاليد البحث العلمي في هذه الجامعات.

3. 3. قلة الموارد المالية المخصصة، أصلاً، لدعم البحوث في مختلف المجالات.

4. 3. التركيز على العلوم الطبيعية واعتبارها ركيزة هامة من ركائز التقدم والتنمية.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معالجة مختلف الإشكالات التي ذكرتها سلفا، وعليه فقد حددت للبحث عدة أهداف هي:-

1. 4. بيان أهمية الدور الذي يمكن للعلوم الإنسانية والاجتماعية أن تؤديه لخدمة التنمية في المجتمع اليمني، شأنها في ذلك شأن باقي العلوم الأخرى.

2. 4. دراسة مختلف الأسباب والعوامل التي ساهمت في قلة الاهتمام بدعم البحوث المنجزة في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة، على الرغم من أنها، خاصة فيما يتعلق بجامعة إب، في تزايد مضطرد.

3. 4. تحديد أهم السبل الكفيلة بالخروج من هذه الوضعية.

5. نطاق البحث وحدوده:

يمكن القول بأنني قد أفضت في الحديث عن العلوم الإنسانية ومجالات البحث فيها، وأهميتها، ثم قمت بالحديث عن واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن، وذلك لاعتبارات منهجية صرفة، حيث تشكل الأرضية لفهم واقع الحال في جامعة إب، بالجمهورية اليمنية، حيث أن البحث سوف يتركز بصورة أساسية على دراسة واقع العلوم الانسانية في المجتمع اليمني، من خلال دراسة واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية في جامعة إب خلال المدة من 1998 - إلى يومنا هذا (وسيتركز الحديث بصورة مفصلة على البحوث التي أنجزت في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية ونشرت في مجلة الباحث الجامعي، وهي المجلة المتخصصة في نشر جميع البحوث العلمية التي تصدر عن باحثين من جامعة إب، وفي مختلف التخصصات).

وقد اقتصرت الدراسة على هذه العينة من البحوث لصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة، ومفصلة، عن كافة البحوث التي أعدها باحثون من الجامعة وشاركوا بها سواء في مؤتمرات محلية

أوخارجية، أو نشرت لهم في مجلات محلية وخارجية (رغم أن هذه البحوث هي أكثر بكثير من العدد الذي نشر في مجلة الباحث الجامعي)، وكذلك نظراً لقصر الفترة التي أتيحت للباحث لإنجاز هذا البحث.

6. تصميم البحث:

لأغراض الدراسة لواقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية في اليمن، سوف أقسم البحث إلى:

الفصل الأول: أهمية البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ودوره في تنمية المجتمع اليمني.

المبحث الأول: التعريف بالعلوم الإنسانية ومجال البحث العلمي فيها.

المبحث الثاني: دور البحوث الإنسانية والاجتماعية في تنمية المجتمع.

الفصل الثاني: واقع البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية في اليمن.

المبحث الأول: الصعوبات والعوائق التي تواجه البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن.

المبحث الثاني: البحث العلمي في العلوم الإنسانية في جامعة إب.

النتائج.

التوصيات.

خـــلاصة

الفصل الأول:

أهمية البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ودوره في تنمية المجتمع

سوف نقوم في هذا الفصل بالتعريف بمجال البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومناقشة مختلف النقاط المتعلقة بدور هذه العلوم في عملية التنمية في المجتمعات، وهو الدور الذي لازال غير فعال في العديد من مجتمعاتنا العربية، فبعد أكثر من أربعين عاماً على الاستقلال السياسي للعديد من الدول العربية، لم نشهد أي تبلور لسياسة البحث العلمي، وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولم يفد تنظيم العديد من الندوات والملتقيات، والمؤتمرات، التي خصصت لدراسة وتقويم النتاج البحثي لهذه العلوم، على مستوى الوطن

العربي، وفي مختلف الاختصاصات، أقول لم يفد ذلك كله في أن يقدم دراسة جامعية متأنية وفاحصة لكل الانتاج البحثي والمعرفي في هذه العلوم (الكفري، 10/2004م)، ولذا نعول كثيراً على هذا الملتقى في أن يقدم إضافة نوعية للبحث العلمي في ميدان العلوم الإنسانية، وبيان الأسس التي ينبغي الارتكاز عليها لمعالجة مختلف المشاكل والعوائق التي تقف في وجه التقدم العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

المبحث الأول:

التعريف بالعلوم الإنسانية ومجالات البحث العلمي فيها

يعود مفهوم العلوم الإنسانية، في الأساس، إلى المفكرين اليونانيين الذين وضعوا أسس قواعد التربية، تأسيساً على ماعرف، آنذاك، بالفنون السبعة، التي قسمت إلى مجموعتين: الثلاثية وتشمل: النحو والبلاغة والمنطق. والرباعية وتتمثل في: الرياضيات والهندسة والفلك والهارمونيا أو التناغم. وقد تطور المفهوم على يد الرومان إلى أن وصل إلى عصر النهضة الأوربية، حيث استعمل المفهوم في الإشارة إلى تدريس اللغات الكلاسيكية وآدابها (البازعي، 2001م).

وعند محاولة تعريف المقصود بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، قد يواجه الباحث صعوبة بالغة في تحديد تعريف جامع مانع للمقصود بهذه العلوم. إذ يتفاوت المعنى، أو المدلول الذي يستخدم للتعبير عن معنى «العلوم الإنسانية» في الثقافتين الغربية والعربية، كما يتسع الخلاف حول المجالات أو الفروع التي تنتمي لهذا الميدان من ميادين المعرفة الإنسانية. حيث نجد أن الاستعمال الغربي لمدلول لفظ «علوم إنسانية» يتجه إلى كل ماله علاقة بفروع السوسيولوجيا (علم الاجتماع)، والسيكولوجيا (علم النفس)، وإلى اللسانيات، وإلى التاريخ الموضوعي، وإلى علم الاقتصاد، والاقتصاد السياسي، وإلى علم السكان، والجغرافيا البشرية، وإلى السيبرناطيقا.

بينما يبقى هذا المفهوم غامضاً في الاستعمال العربي، ونجد أن لفظ «علوم إنسانية» كما يتصورها بعض علمائنا وباحثينا، المشتغلين في هذه العلوم، تضم قائمة طويلة من العلوم والدراسات مثل: التاريخ، والفلسفة، وعلم السياسة، والاقتصاد، وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، والفيلولوجيا، والتشريع والدين المقارن، والإدارة، ونظرية الاتصال (محمد، والسرياقوسي، 1988م، ص337)، وتارة أخرى، تتركز في علم الاجتماع وعلم النفس واللغة، وفي أحيان أخرى تتمثل في كل هذه الفروع وفروع أخرى كالتاريخ والفلسفة وعلم الجمال والأخلاق والقانون، والقائمة مرشحة للزيادة من باحث إلى آخر، بحسب طبيعة تعريفه للمقصود بهذه العلوم.

وهذا التذبذب في تحديد فروع هذه العلوم هو بمثابة تعبير صادق عن أن دلالة هذه الأخيرة لاتزال غامضة في أذهاننا وفي ممارساتنا العلمية، والدليل على ذلك هو في تنوع التسميات التي تنعت بها هذه العلوم: العلوم الاجتماعية، العلوم الإنسانية، العلوم السلوكية، الإنسانيات، علوم

المجتمع، علوم الإنسان وغيرها من التسميات التي تطلق عليها. ولعل السبب، في ذلك، يعود إلى كوننا لم نستطع الوصول بعد إلى تأسيس قواعد وتقاليد ملائمة لممارسة البحث العلمي في إطار هذه العلوم (قنصوة، 1984, الغالي، 1991).

وعليه يمكن القول بأن أولى مهام البحث العلمي في المجتمع العربي في ميدان العلوم الإنسانية تكمن في ضرورة تحديد المقصود، على وجه الدقة، بهذه العلوم وماهي المجالات التي تهتم بدراستها، لأن لهذا التحديد أهمية كبيرة في تحديد الدور الذي يمكن لهذه العلوم أن تلعبه في ميدان التنمية داخل المجتمع العربي، فهل يقوم الباحثون العرب بالدور المنوط بهم في هذا المجال؟

المبحث الثاني:

دور البحوث الإنسانية والاجتماعية في تنمية المجتمع

لم يعد البحث العلمي، خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ترفاً تمارسه وتحتكره بعض الأمم دون غيرها، بل أصبح، اليوم، ضرورة ملحة تحتاجها كل البلدان على اختلاف درجاتها ومراتبها في سلم التنمية البشرية، إذ أنه إن لم تعن كل الأمم والشعوب، عبر مؤسساتها العلمية، وبخاصة جامعاتها، بالبحث العلمي في مختلف المجالات، فإنها لن تجد الحلول الناجعة للعديد من المشكلات التي تواجهها (الكفري، 10/2004م)، والتحديات الكبرى التي تفرضها عليها البيئة الدولية التي تتواجد فيها، فالعصر اليوم هو عصر التحديات الكبرى، والمنافسة الشديدة باتت تفرض على الجميع العمل بكل الطرق المشروعة - و في أحيان كثيرة غير المشروعة- من أجل الحصول على موضع قدم في الساحة الدولية.

وعلى الرغم من أن الجميع بات يسلم اليوم بأن البحث العلمي يعد أداة أساسية من أدوات تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المجتمعات والدول، إلا أن الاعتقاد لازال سائداً، في العديد من مجتمعاتنا، بأن المقصود بذلك هو البحث في مجال العلوم الحقة، أو التقنية، وهو الأمر الذي جعل الكثير من هذه الدول تولي عناية خاصة واهتماماً متزايداً لهذه العلوم (نشرية البحث العلمي، عدد1، فيفري 1996م)، وتخصص للبحث في هذه المجالات أموالاً طائلة، وإمكانيات هائلة، ولايبقى للبحث في مجالات العلوم الإنسانية، على الرغم من أهميته، إلا النزر اليسير من تلك المخصصات.

وهو الأمر الذي يجعل إسهام البحوث العلمية في هذه العلوم مرهوناً بحجم الإمكانيات المرصودة، والميزانيات المخصصة، فيرتفع بارتفاعها، ويتقلص بانخفاضها. ويمكن القول بأن التنمية المستدامة، في اليمن، لايمكن تحقيقها إلا عبر التنسيق بين كافة الأنساق المعرفية، أي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، من جهة، والعلوم النظرية البحتة والتطبيقية، من جهة أخرى. فالسياق اليمني يتطلب اهتماماً خاصا بتلك العملية، وعلى سبيل المثال: فإن عملية نشر الخدمات الصحية في اليمن لا يتطلب فقط خبراء في العلوم الصحية، بل، أيضاً، خبراء في علم الاجتماع

والجيولوجيا والسكان، وذلك بسبب طبيعة التضاريس ونمط التوزيع السكاني السائد في اليمن، وينطبق نفس الأمر على العديد من الخدمات التعليمية وغيرها (القصير، 1999م، ص64).

وعليه يمكن القول بأن البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لايقل أهمية عن باقي المجالات، بل إنه يعد، في اعتقادي، مؤشراً فعلياً على ترسخ قيم الحداثة، والعقلانية، والحوار، والتسامح، وكذا مؤشراً على إمكانية التحكم في المستقبل المنظور، والبعيد، وتوجيه مصير الأمم والشعوب. فكم من حضارة قامت على أكتاف العديد من الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكم من تراث إنساني حفظته كتابات مفكرين وباحثين في العلوم الإنسانية، ألم تنهض الحضارة العربية الإسلامية على أكتاف العديد من هؤلاء؟ وأوربا ألم تعد بناء حضارتها في عصر النهضة اعتماداً على كتابات هؤلاء؟ ثم إن العلوم الإنسانية والاجتماعية تعد أداة للإضافة والإبداع في محيطنا الحضاري، ووسيلة لتطوير وتفعيل دور البحث العلمي بصفة عامة. كما أن أهمية العلوم الإنسانية ودورها في دراسة المشكلات الاجتماعية، وقدرتها على تفسير الكثير من الظواهر، واكتشاف النسيج المعقد للأزمات، ومعرفة العوامل المولدة لها لايمكن إنكاره أبداً.

إن العلوم الإنسانية هي التي تصنع العقل الراجح الذي يحتاج إليه الطبيب، والمهندس، والاقتصادي، والسياسي، وعليه وجب القول بأن البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يجب اعتباره اليوم بمثابة الضرورة القطرية والقومية، لتعميق المعرفة بمجتمعاتنا، وبمشكلاتها الحقيقية، واقتراح الحلول التي تناسبها، ووضع السياسات المناسبة للبحث العلمي في كل دولة عربية على حدة، من أجل تحقيق هذه الغايات السامية والنبيلة.

ولعل الجامعات العربية، ومراكز البحث العلمي الموجودة فيها، هي المنوطة، أكثر من غيرها، بهذا الدور فهل تقوم فعلاً جامعاتنا العربية بما هو مطلوب منها؟ أم أن دورها لايتعدى الدور التقليدي المتمثل في تخريج عشرات العاطلين عن العمل إلى الشارع؟ وماهو المطلوب من جامعاتنا في هذا المجال؟

ذلك ماسنحاول مناقشته في الفصل الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني:

واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات اليمنية

واقع العلوم الإنسانية في العديد من الدول العربية، متشابه إلى حدٍ بعيد، حيث تعاني من أزمة عدم قدرتها على تقديم فهم صحيح للبيئة العربية، من جهة، وعلى عدم قدرتها على مواكبة التطور المعرفي الذي يصيب هذه العلوم، فمعظم الكتابات تم نقلها دون أن يكون هناك فهم للواقع

الذي تقدم فيه، وبالتالي أصبحت هذه العلوم مقيدة بقيود كثيرة حالت دون أن تسهم في تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي، كما أن إسهامات العلوم الاجتماعية مازالت محدودة ومازالت معظم الكتابات مقيدة بطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا (الطراح، 2004م).

ولذا سيكون التركيز هنا على تقديم الأسباب التي ساهمت في خلق هذه الأزمة التي تعاني منها العلوم الإنسانية في الدول العربية، واليمن على وجه الخصوص، حيث سنركز على قضايا البحث العلمي، وخاصة في إطار الجامعات اليمنية، باعتبار الأهمية التي يلعبها في الخروج من هذه الأزمة.

فلعل أخطر مهام الجامعة، أية جامعة، هي مهمة البحث العلمي، فهي تعتبر أهم مؤسسة يمكن أن توكل إليها مهمة مواكبة التقدم العلمي عبر العالم، والعمل على تطويعه واستيعابه، وإجراء أبحاث علمية ودراسات في مختلف ميادين المعرفة، إلا أن البحث العلمي في الجامعات العربية، واليمنية، في شقيه: البحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، والبحث في العلوم الدقيقة أو التطبيقية، لم يحظ بالعناية الكافية سواء من حيث المخصصات المالية المرصودة له، أو من حيث التنظيم، أو حتى من حيث مستلزمات البحث العلمي الأخرى (الكفري، 10/ 2004م). إن وضعية كهذه تعد بيئة غير صالحة بالمرة لإنجاز بحوث علمية في المستوى العلمي اللائق، وعليه سوف نحاول من خلال المبحثين التاليين أن نبين مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجه البحث والباحث العلمي في مختلف الميادين مع التركيز على البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، موضوع بحثنا، على أن ننتقل، بعد ذلك، لبيان واقع الحال في جامعة إب، التي هي محل هذه الدراسة، وتحديد ممكنات البحث العلمي داخل هذه الجامعة، انطلاقاً من تقييم الوضع الحالي.

المبحث الأول :

الصعوبات والعوائق التي تواجه البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن

تتفاوت الجامعات فيما بينها حول الأهمية التي توليها لوظائفها الثلاث الأساسية وهي: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. فبينما يعطى البحث العلمي أهمية خاصة، في العديد من الدول المتقدمة، من خلال تمويل مختلف مشاريعه، وتوفير كل الموارد اللازمة له من موارد بشرية وفنية وغيرها، نجد أن الجامعات العربية واليمنية تهتم بعملية التدريس باعتبارها الوظيفة الأولى والأساسية، ولاتولي باقي الوظائف إلا اهتماماً ثانوياً (السبيعي، 2004م).

ومن المفترض أن يحتل البحث العلمي قمة الأولويات اليومية للجامعات، وأن يكون في مقدمة اهتمام عضو هيئة التدريس، شأنه شأن التعليم، أو التدريس. وفي الظروف الاعتيادية

والطبيعية يجب أن تنجز أي جامعة العديد من البحوث السنوية، ولابد أن تكون هذه البحوث في إطار خطط وبرامج تنفيذية لبنود الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، وعندما يحدث ذلك سيتخذ البحث العلمي الطابع المؤسسي داخل الجامعات (القصير، 1999م، ص 61).

والبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية واليمنية - رغم مسيرته الطيبة - لم يصل إلى المستوى المطلوب، رغم العديد من المحاولات التي بذلت لتوصيف واقعه وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تعترض سبيله ومسيرته، وتقلل من فاعليته. حيث يعاني هذا البحث من ضعف نسبي، إذا ماقورن بالبحث العلمي في مجال العلوم الدقيقة أو التطبيقية (الكفري، 2004/10)، أما إذا قورن بماهو قائم في الدول المتقدمة، أو حتى بعض الدول النامية، فإن الحال أسوأ بكثير مما قد نعتقد. وعليه يتوجب علينا البحث في مختلف الأسباب التي تحول دون وصول البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية إلى المستوى المأمول.

فعلى الرغم من استقطاب الجامعات للغالبية العظمى من حملة الشهادات العليا، إلا أن وضع البحث العلمي والتقني لازال هامشياً، ولايزال معظم تركيزها ينصب على التدريس، ولاينطبق هذا الواقع على الجامعات اليمنية، فقط، إذ أن وضع البحث العلمي والانتاج العلمي، في العديد من الجامعات العربية، متشابه إلى حدٍ كبير، ولعل أهم الأسباب التي تقف وراء ذلك تتمثل في الآتي (سعد، 2000م، السبيعي، 2004):-

1- لاتوجد نصوص واضحة في لوائح الجامعة تؤكد على تخصيص وقت (نصاب) للبحث العلمي ضمن أعباء وواجبات عضو هيئة التدريس، فاللوائح تركز عادة على تحديد ساعات التدريس، ويبدو أنها تفترض أن ساعات التدريس الفعلي القليلة تتيح لهيئة التدريس القيام ببحوث إلى جانب قيامها بالتدريس، والأعمال الأخرى المرتبطة به. وحتى في حالة وجود نصوص تسمح بتفريغ هيئة التدريس وتحديد نصاب لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي فإنها قليلاً ماتنفذ.

2- صعوبة الأوضاع التي يعيشها عضو هيئة التدريس واضطراره للقيام بأعمال إضافية خارج الجامعة وداخلها مما يؤثر على الوقت والجهد الذي يمكن أن يخصصه للبحث العلمي.

3- أن نشاط عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي يكاد يرتبط بدرجة رئيسية بالترقية إلى لقب علمي أعلى، ويكاد يكون أهم حافز له. حيث لاتوجد حوافز أخرى مادية، أو معنوية.

4- ضآلة التسهيلات المتاحة للبحث العلمي: مكتبات، مختبرات، وسائل طباعة ونشر.

5- ضعف الطلب الاجتماعي على البحث العلمي الجامعي، خاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فمعظم المجتمعات العربية تلجأ إلى مراكز البحوث والمختبرات الخارجية،

وربما مراكز بحوث خارج الجامعات عندما تحتاج إلى مشورة علمية في حل مشكلاتها، ونادراً ما تلجأ إلى الجامعات.

6- إثقال كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء التدريسية.

7- انعدام الحوافز والمزايا المشجعة على البحث العلمي، وهجرة العديد من العقول والباحثين اليمنيين إلى الخارج بحثاً عن تحسين مستوى العيش.

وبشكل عام يمكن القول بأن البحث العلمي في الجامعات اليمنية، في مختلف العلوم، يعاني من فقر في توفر القاعدة المادية المطلوبة لقيامه بالنشاط البحثي، ومنها على سبيل المثال (سعد، 2000، ص 182):

- ضعف المختبرات، والأجهزة اللازمة للبحث العلمي.
- شحة المراجع والدوريات العلمية، وتخلف خدمات التوثيق والمكتبات.
- انعدام الخدمات العلمية والفنية وقلة الفنيين والمساعدين اليمنيين.
- عدم توفر التسهيلات المرتبط بالنشر والطباعة.
- غياب الحوافز التي تقدم لتشجيع البحث العلمي.
- انعدام العلاقة بين الجامعات والمؤسسات مما يؤدي إلى اتجاه مؤسسات الدولة والقطاع الخاص إلى طلب الاستشارة والخدمات من جهات خارج الجامعات في الداخل والخارج.

وإذا كان واقع البحث العلمي، في مختلف المجالات، وفي العديد من الجامعات اليمنية، يعاني من كل هذه الصعوبات والعوائق، الأمر الذي يجعل مهمة الباحث اليمني، حتى في أرقى المؤسسات التي يفترض فيها أن تشكل بيئة مناسبة للبحث العلمي، أصعب بكثير إذا ماقورنت بوضعية الباحثين في مجتمعات أخرى. فهل يعيش الباحثون في جامعة إب نفس هذه الوضعية؟ أم أنهم أفضل حالاً من نظرائهم في باقي الجامعات اليمنية؟ ذلك ماسوف نحاول الإجابة عنه من خلال التطرق لوضعية البحث العلمي في جامعة إب، وبالخصوص من خلال البحوث التي نشرها هؤلاء في مجلة الباحث الجامعي، الصادرة عن الجامعة.

المبحث الثاني :

واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية في جامعة إب وممكناته

من المعلوم للجميع أن الجامعات، ظلت لفترات طويلة من الزمن هي مصدر كل مايستجد على الساحة من أفكار، وأنها لعبت دور المحرك لعجلة التطور والتنمية في العديد من المجتمعات البشرية، وقد تفاوتت الجامعات في القيام بالدور المنوط بها، وتباينت بصورة بادية للعيان، فمنها

مالمع نجمه كمؤسسة أكاديمية فعالة ذات سمعة عالمية، ومنها مابقي يراوح مكانه، أو تقلص دوره مع مرور الزمن (باطويح، 1999م، ص 127).

والجامعات العربية تتفاوت في حجم أنشطة البحث والتطوير، ويمكن تقسيمها، في هذا الصدد، إلى ثلاث مجموعات (غانم، 2000، ص 206) هي:

1- جامعات البحث والتطوير، وتشكل فقط حوالي 20٪ من مجموع الجامعات العاملة في البلدان العربية، كما يشكل حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير فيها حوالي 80٪ من مجموع ماتنفقه الجامعات العربية.

2- المجموعة الثانية وتشكل مايقرب من 35٪ من مجموع الجامعات العربية، وهي تنفق مابين 15- 18٪ من مجموع ماتنفقه الجامعات العربية على البحث والتطوير.

3- أما المجموعة الثالثة، وهي تمثل العدد الأكبر من الجامعات العربية العاملة في هذا الوقت، وتمثل حوالي 45٪ من إجمالي عدد الجامعات العربية، ويمكن تسميتها بجامعات التعليم.

وتحدد بعض الدراسات (باطويح، 1999م، ص 127) العديد من المعايير التي تحدد كفاءة الجامعات وتقييمها من حيث البحث العلمي وأهمها:-

1- نشر عدد معين من الأبحاث العلمية كحدٍ أدنى، إضافة إلى التقييم العلمي لتلك الأبحاث ومدى أهميتها وربطها بقضايا التنمية، وهذا يقضي إلزام أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى قيامهم بمهام التدريس، نشر عدد معين من الأبحاث سنوياً ومراجعتها علمياً.

2- توفر الأجهزة والمعدات والمختبرات، والمراجع اللازمة للقيام بالبحث العلمي، وذلك من خلال الموارد الخاصة بالجامعات، أو بالتعاون مع شركات القطاعين الخاص والعام.

3- توفر الحد الأدنى من الباحثين في مختلف التخصصات في إطار الجامعة الواحدة، وتسهيل إجراء بحوث مشتركة تساهم في حل القضايا المطروحة بشكلٍ جماعي.

4- توفر المخصصات المالية الخاصة بمكافآت الباحثين، خصوصاً أولئك الذين يساهمون في تطوير الانتاج.

يجرنا الحديث السابق إلى محاولة دراسة وضع البحث العلمي في جامعة إب، باعتبارها إحدى الجامعات اليمنية الناشئة، ومحاولة التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعة، بصفة عامة، ووضعية البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة خاصة.

فقد جاء قرار إنشاء الجامعة في سنة 1996م، بمثابة حل للعديد من أبناء هذه المدينة الذين كان عليهم في السابق أن يلتحقوا إما بجامعة صنعاء، أو عدنً، أو كليات التربية في إب، وتعز، وعليه

فقد كان لهذا القرار السياسي آثار إيجابية في تشجيع العديد من الطلاب، من الجنسين، على مواصلة التعليم الجامعي الذي حرموا منه في السابق لاعتبارات اقتصادية، واجتماعية. وعلى الرغم من حداثة عمر الجامعة، حيث لم تبلغ العقد الأول من عمرها بعد، إلا أنها باتت تشكل واحدة من أهم الجامعات اليمنية، وأصبحت تتكون من عدد كبير من الكليات وصل إلى ثمان كليات هي:

- كلية التربية بإب. - كلية التربية بالنادرة. - كلية الآداب. - كلية التجارة والعلوم الإدارية. - كلية الزراعة. - كلية العلوم. - كلية الهندسة. - وأخيراً كلية طب الأسنان.

على الرغم من أن السنوات الأولى، من عمر الجامعة، قد خصصت لاستكمال البنى التحتية والمنشآت التابعة للجامعة، إلا أن البحث العلمي في الجامعة قد لقي، بدوره، اهتماماً ملحوظاً، ظل يتزايد من سنة لأخرى، وقد جاء في الفصل الحادي عشر، مادة (3) من لائحة الدراسات العليا والبحث العلمي (الجمهورية اليمنية، 2004م)، مايلي: «تسعى جامعة إب لتحقيق الأهداف التالية في مجال البحث العلمي:

أ- التعمق في المعرفة العلمية وفتح مجالات جديدة أمام الباحثين لاستثمار قدراتهم لانتاج أبحاث يمكن الارتكاز عليها في الدراسات التطبيقية.

ب- تنسيق الخطط البحثية للكليات، والمراكز التابعة للجامعة، وتقديمها إلى المجلس [المقصود مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي]، للإقرار.

ج- التنسيق مع الجامعات والوزارات ومراكز ومؤسسات البحث العلمي المحلية والعربية والأجنبية وكل ماله صلة بقضايا البحث العلمي.

د- اقتراح ميزانية للبحث العلمي وعرضها على المجلس لاعتمادها تمهيداً لإقرارها من قبل مجلس الجامعة.

هـ- اعتماد ترشيح الباحثين للمشاركات في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العلمية داخل اليمن وخارجه.

و- تقديم الدعم المادي إلى الباحثين بعد تقديم أبحاثهم.

ز- الإشراف على تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العلمي التي تقام مركزياً.

وقد مثلت مجلة الباحث الجامعي، الصادرة عن الجامعة منذ سنة 1998م، وكما جاء في افتتاحية أحد أعدادها (الباحث الجامعي، العدد 6، ص هـ)، «أحد الروافد البحثية التي تضم بين دفتيها مجموعة من البحوث والدراسات التي تتناول مختلف القضايا البحثية سواء في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو في مجالات العلوم التطبيقية والطبيعية، والتي أعدت

من قبل أعضاء هيئة التدريس من مختلف كليات الجامعة، ومن خارجها»، وبمراجعة الأعداد التي صدرت من هذه المجلة منذ تاريخ صدورها يمكن تسجيل العديد من الملاحظات انطلاقاً مما جاء في الجدول (1)

جدول(1) يبين عدد البحوث التي أنجزت ونشرت في مجلة الباحث الجامعي منذ صدورها بحسب المجال الذي تنتمي له (*)

العـــدد / التـــاريخ	عـــدد البحوث	الإنسانية والاجتماعية	العلوم الطبيعية والتطبيقية
الأول / 1998 م	11	9	2
الثاني / 2000م	7	6	1
الثالث / 2001م	10	2	8
الرابع / 2002م	10	10	صفر
الخامس/ 2003م	14	9	5
السادس / يناير 2004م	17	13	4
السابع / يونيو 2004م	17	13	4
الإجمـــــــالي	86	62	24

(*)- مصدر البيانات : الأعداد الصادرة من مجلة الباحث الجامعي، وقد قام الباحث بإعداد الجدول اعتماداً على ماجاء فيها.

(**)- ابتداءً من بداية العام 2004م سوف تصدر مجلة الباحث الجامعي مرتين كل سنة عوضاً عن مرة كل سنة.

حيث يمكن أن نلاحظ مجموعة من الملاحظات منها :

- أن مجلة الباحث الجامعي ظلت هي الوسيلة الأكثر أهمية، وإن لم تكن الوسيلة الوحيدة، لنشر البحوث التي تصدر عن الباحثين المنتمين لهذه الجامعة، وقد انتظم صدور هذه المجلة طيلة الفترة الماضية، وبمعدل عددٍ واحدٍ كل سنة، باستثناء إنقطاع صدور هذه المجلة خلال سنة 1999م.

- ابتداءً من بداية العام الحالي سوف تصبح هذه المجلة نصف سنوية لمواجهة الأعداد المتزايدة من البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والباحثين المنتمين إلى جامعة إب، وهو ماقد يعكس، أيضاً، تزايد الاهتمام في الجامعة بالبحث العلمي.

- أن البحوث الإنسانية والاجتماعية ظلت تحتل مكانة هامة في مختلف الأعداد الصادرة من مجلة الباحث الجامعي باستثناء العدد الثالث، حيث سجلنا فيه تناقصاً كبيراً في عدد البحوث الإنسانية والاجتماعية وصل إلى بحثين فقط. لكن هذا العدد سرعان ماسيتزايد سنة بعد أخرى

إلى أن وصل في العددين الصادرين سنة 2004م وحدهما إلى 26 بحثاً ودراسة مختلفة صادرة عن مختلف الكليات الإنسانية والاجتماعية الموجودة في الجامعة.

وفي الجدول (2) سيتم بيان عدد البحوث التي أنجزت من قبل الباحثين المنتمين إلى كليات مختلفة من الجامعة ومنه سوف يتضح مدى مساهمة كل واحدة من هذه الكليات في البحث العلمي في جامعة إب.

جدول (2) يوضح أعداد البحوث المنشورة في مجلة الباحث الجامعي بحسب الكليات (*)

الكلية / العدد	العدد 1	العدد 2	العدد 3	العدد 4	العدد 5	العدد -6	العدد 7	المجموع
الآداب	6	4	-	7	2	5	5	29
التجارة والعلوم الإدارية	1	-	1	-	1	1	3	7
التربية - إب	1	-	-	-	1	2	4	8
التربية - النادرة	1	1	-	-	1	2	-	5
العلوم	1	-	4	-	1	1	1	8
الزراعة	1	-	-	-	2	-	1	4
طب الأسنان	-	-	-	-	-	-	-	-
الهندسة	-	-	-	-	-	-	-	-
من جامعات أخرى	-	2	5	3	6	6	3	25
الإجمالي	11	7	10	10	14	17	17	86

(*)- مصدر البيانات: أعداد مختلفة من مجلة الباحث الجامعي، والجدول من إعداد الباحث.

أما أبرز الملاحظات التي يمكن تسجيلها على الجدول السابق، فهي تتمثل في النقاط التالية:

- أن البحوث المنجزة في العلوم الإنسانية والاجتماعية احتلت حيزاً كبيراً ضمن البحوث التي نشرت في مجلة الباحث الجامعي باستثناء العدد الثالث، الذي أشرنا له سابقاً، حيث بلغت نسبة البحوث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة حوالي 80,32٪ من مجموع البحوث التي نشرت في مجلة الباحث الجامعي، والتي تقدم بها باحثون يعملون في الجامعة، وحوالي 51,04٪ من المجموع الكلي للبحوث التي نشرت في هذه المجلة وهي نسبة مهمة.

- فيما يتعلق بمساهمة الكليات التي تدرس العلوم الإنسانية والاجتماعية فإن كلية الآداب بأقسامها المختلفة: آداب عربي، إنكليزي، دراسات إسلامية، وعلوم قرآن، تاريخ، جغرافيا،

ساهمت بأكبر عدد من البحوث التي نشرت في مجلة الباحث الجامعي (29)، وباستثناء العدد الثالث الذي لم يكن للكلية أي حضور فيه فقد كانت الكلية الأكثر مساهمة في كل أعداد المجلة.

- تليها كليتا التربية - إب، وكلية التجارة والعلوم الإدارية بـ (8)، و(7) بحوث على التوالي، أي بمعدل بحثٍ واحد كل سنة، ثم كلية التربية بالنادرة بـ (5) بحوث.

- وجاءت مساهمات الكليات العلمية في الجامعة محدودة في الكثير من أعداد المجلة، ربما باستثناء العدد الثالث الذي عرف مساهمة كلية العلوم بأربعة بحوث دفعة واحدة وهو مايمثل نصف عدد البحوث التي ساهمت بها الكلية خلال السنوات الماضية كلها والتي بلغت (8) بحوث فقط، تليها كلية الزراعة بعدد (4) بحوث فقط، أي بمعدل بحثٍ واحد كل سنتين، ولم تساهم كليتا الهندسة، وطب الأسنان خلال السنوات الماضية بأي بحثٍ، إذ كان رصيدهما من البحوث = صفر.

- أنه باستثناء العدد الأول الذي لم يعرف مشاركة أي باحثٍ من خارج جامعة إب، فإن المساهمات التي وردت على مجلة الباحث الجامعي، بدءاً من العدد الثاني، من معظم جامعات الجمهورية اليمنية، وفي مختلف التخصصات، بلغت نسبة مهمة إذ وصل العدد إلى (25) بحثاً، أي مانسبته 29,06٪ من مجموع البحوث التي نشرت في كل الأعداد الصادرة من مجلة الباحث الجامعي، منها: (16) بحثاً في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، و(9) بحوث في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية. وهو مايعني انفتاح مجلة الباحث الجامعي على مختلف الجامعات ومراكز البحث اليمنية، وهذا أمر له انعكاسات طيبة على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى الرغم من أن الأعداد المتزايدة من البحوث المنجزة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، مقارنة بالبحوث في باقي المجالات الأخرى، قد توحي للبعض بأن وضعية البحث العلمي في هذه العلوم لايعاني من أية مشاكل تذكر، إلا أن هذا العدد المتزايد من البحوث هو، في الواقع، نتيجة مباشرة لرغبة العديد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في الحصول على ترقيات علمية، أو بغرض المشاركة الخارجية في المؤتمرات والملتقيات الدولية، كما أنه ثمرة لمثابرة هؤلاء وتضحياتهم ومجهوداتهم الشخصية في غياب أي دعمٍ حقيقي من قبل الجامعة للبحوث التي تنشر في إطار مجلة الباحث الجامعي.

وما يلاحظ على هذه البحوث هو التركيز على الدراسات الميدانية، والاستطلاعات، أكثر من استنادها إلى الجوانب النظرية، بحثاً عن صفة العلمية لهذه البحوث، وإغفال دراسة المشكلات النظرية والابستمولوجية للعلوم الإنسانية، ويعود اختلاف توجه البحوث في مجال العلوم الإنسانية في جامعة إب، وتفضيل العديد من الباحثين في الجامعة اتجاهات معينة في البحث، أو اعتمادهم على طرق معينة في البحث إلى العديد من الأسباب منها : تأثر عدد كبير من

الباحثين، خاصة في مجالات العلوم الإنسانية، بطبيعة التكوين الأكاديمي، المتأثر بالثقافة الأنكلو- سكسونية، ومنها، كذلك، قلة المراجع، والمصادر، والدوريات، التي تناولت نفس مواضيع البحث التي قد تعين الباحث على إكمال بحثه أو دراسته.

وفي ظل غياب أية استراتيجية وطنية للبحث العلمي، وفي ظل نقص الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في إطار الجامعات اليمنية، يمكننا القول بأن وضعية البحث العلمي في اليمن، بصفة عامة، وفي جامعة إب، بصفة خاصة، في حاجة ماسة إلى وقفة جادة لتلمس المشكلات، ومحاولة إيجاد حلول واقعية انطلاقاً من التقييم الفعلي لواقع البحث، ومشاكله في الجامعات اليمنية، فهل ستجد هذه الدعوة آذاناً صاغية ؟

• النتـائـــج :

من خلال البحث الذي قمت به، وبالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة، التي درست وضع البحث العلمي في مختلف المجالات، سواء على الصعيد الوطني، أو الإقليمي، أو العربي، يمكن تحديد مجموعة من النتائج المرتبطة بموضوعنا وأهمها التالي :-

- غياب استراتيجية بحثية وطنية منظمة وهادفة وواضحة، وهو ما من شأنه أن يعيق عملية التخطيط السليم للتنمية الشاملة في المجتمع اليمني.

- قلة الموارد المخصصة للبحث العلمي، وعدم تخصيص موازنات مالية لائقة من شأنها أن تجعل البحث العلمي، خاصة في مجال العلوم الإنسانية، أحد الخيارات في التنمية المجتمعية.

- ندرة فرص النشر للبحوث العلمية المنجزة من قبل الباحثين والأساتذة الجامعيين، وهو ماأدى إلى قلة الاستفادة من هذه البحوث في صناعة القرار، وتحقيق التنمية الشاملة في مجتمعاتنا.

- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للبحث العلمي من مصادرها المختلفة.

• تـوصيـات:

واعتماداً على ماجاء في النتائج التي توصل إليها الباحث، فإنه يوصي بالآتي :-

- ضرورة توفير الدعم المالي اللازم، والطويل الأمد لمراكز البحث العلمي في الجامعة، وإعادة تفعيل الموجود منها، حيث تدعو الحاجة إلى ذلك، وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- دعوة مختلف المؤسسات البحثية، الخاصة منها والعامة، لتطوير نشاطها وزيادة فعاليتها في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- تعزيز التعاون بين مراكز البحث العلمي والباحثين اليمنيين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم، لتبادل المعلومات والمصادر والخبرات دون أية عوائق، ومد هذا التعاون ليشمل مختلف الباحثين من أقطار العالم العربي، والعالم.

- ضرورة الفصل، ولو على المدى المتوسط، بين نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة، حتى يأخذ كل مجال من هذه المجالات مايستحقه من الاهتمام والتركيز.

- ضرورة استحداث مجلة خاصة بالبحوث العلمية والتطبيقية، وأخرى خاصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية، على غرار ماهو متبع في العديد من الجامعات اليمنية الأخرى، لإتاحة حيز أكبر، أمام باحثي الجامعة، لنشر البحوث المتعلقة بهذه العلوم.

• الخاتمة :

عندما بدأت البحث في واقع العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن، تولد لدي شعور قوي بأن الوضعية هنا ليست بأفضل حالاً من باقي المجتمعات والدول العربية، التي تعاني فيها العلوم الإنسانية من تجاهل صناع القرار، حتى أنها لاتدخل ضمن نطاق اهتمام العديد منهم، إسوة بالعلوم الأخرى، ولا يهتم هؤلاء بما ينجز من بحوث ودراسات في إطارها، وبعد أن شارفت على اتمام البحث، أجدني في حاجة إلى مراجعة العديد من المسلمات التي بدأت بها البحث، فالمشكلة هنا أن الموارد المتاحة للبحث العلمي بشكل عام هي أقل من المطلوب بكثير، ويستوي في هذا مختلف مجالات البحث العلمي. وعلى الرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات، ورفع العديد من التوصيات عن السبل الكفيلة بالرفع من كفاءة البحث العلمي في المجتمع اليمني، وعن الحلول والمعالجات التي على الدولة أن تتبعها في سبيل حل مشاكل البحث العلمي في اليمن، إلا أن هذه التوصيات والحلول لم تجد آذاناً صاغية، وبالتالي بقي البحث العلمي في اليمن، في مختلف المجالات يراوح مكانه، وبقيت الحال كما هي عليه، وربما إلى أجلٍ غير معروف.

قائمة المصادر والمراجع :

1- البازعي، سعد، تعالي المصطلح وانحناء التعريب، بحث قدم في ندوة الترجمة والثقافة العربية التي أقيمت ضمن فعاليات مهرجان التعريف الثقافي السابع بالكويت، منشور في موقع جريدة الوطن (الكويت)، بتاريخ 9 / 7 /2001م: www.alwatan.com/graphics.

2 باطويح، محمد عمر، إشكالية البحث العلمي في الجامعات العربية، بحث مقدم إلى ندوة: «البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبلس عدن خلال الفترة 4 -6 ديسمبر، 1999م.

3- بلال، أحمد، «البحث العلمي العربي: واقع، ومردود، وتطلعات مستقبلية»، مجلة شؤون عربية، العدد 65، نيسان - أبريل - نيسان 1991م.

4- الجمهورية اليمنية، جامعة إب، نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي، الأمانة العامة، لائحة الدراسات العليا والبحث العلمي (2004م).

5- الدباغ، ذنون حامد، معوقات البحث العلمي .. الأسباب والمعالجة، بحث مقدم إلى ندوة: «البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل» عدن خلال الفترة 4 -6 ديسمبر، 1999م.

6- السبيعي، نوره خليفة تركي، البحث العلمي في دول مجلس التعاون: الواقع والأفاق المستقبلية، ورقة عمل قدمت إلى: منتدى العلوم الإنسانية والاجتماعية في الخليج حول «التعليم العالي ورؤى المستقبل» 9 - 10 مارس 2004م، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، بحث منشور عبر موقع المركز: www.grc.cc

7 سعد، عبد الجبار عبد الله، التعليم الجامعي في اليمن ودوره في التنمية، بحث مقدم إلى: مؤتمر التعليم الأهلي، الذي نظمته جامعة الملكة أروى (الأهلية) صنعاء 30 مايو - 1 يونيو 2000م.

8- السيد، محمد أحمد، هل العلوم الإنسانية أقل مرتبة؟ ملخص ورقة عمل قدمت إلى: منتدى العلوم الإنسانية والاجتماعية في الخليج، الدورة الأولى «التعليم العالي ورؤى المستقبل» 9 - 10 مارس 2004م، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، منشور عبر موقع المركز: www.grc.cc.

9 الغالي، أحرشاو، «معوقات التأسيس العلمي للعلوم الإنسانية في الوطن العربي»، مجلة شؤون عربية، العدد 67، أيلول - سبتمبر 1991م.

10- غانم، محمد، «تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية»، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد السابع والثلاثون، يناير - كانون الثاني 2000م.

11- القصير، أحمد، «تطور البحث في الجامعات اليمنية»، **الثوابت**، **العدد 18**، أكتوبر - ديسمبر، 1999م.

12- قنصوة، صلاح، الموضوعية في العلوم الإنسانية (عرض نقدي لمناهج البحث)، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1984م).

13- الكفري، مصطفى العبدالله، تأثر البحث العلمي في الدول العربية بمنهجية البحث العلمي الغربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الحوار المتمدن، العدد 936، 2004/08/25م، بحث منشور في موقع الحوار المتمدن عبر شبكة الإنترنت، www.rezgar.com/debat/show/art.asp

14- التعاون البحثي بين الجامعات العربية والأوربية في مجال العلوم الإنسانية، بحث منشور في موقع مجلة العلوم الاجتماعية http://www.swmsa.com/index.php يوم الأحد 17/ 10/2004م.

15- محمد، علي عبد المعطي، السرياقوسي، محمد، أساليب البحث العلمي، (الكويت: مكتبة الفلاح،الطبعة الأولى، 1988م).

16- نشرية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، العدد 1، شباط - فيفري 1996م. منشور عبر موقع المؤسسة: www.tamimi.org

17 نشرية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، العدد 10، أفريل - نيسان 1998م. منشور عبر موقع المؤسسة: www.tamimi.org

18 وقيدي، محمد، «أسئلة أولية حول وضعية العلوم الإنسانية في الوطن العربي»، مجلة المستقبل، العدد 136، 6/ 1990.

19- مجلة الباحث الجامعي، الأعداد من (1 - 7)، الجمهورية اليمنية، جامعة إب.